رسالة التجريد في اعراب كلمة التوحيد

وما يتعلق بمعناها من التمجيد

تأليف العالم العلامة

علي بن سلطان محمد القاري الهروي

تحقيق

الدكتور ليث قهير عبد الله الحياني الهيتي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمدُ لله الذي أنعمَ وأكرمَ وعلّم بالقلم، علّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد النّبيّ الأعظمِ الذي بعثه اللهُ هادياً ومبشّراً إلى سائر الأمم، وبعد..

فقد حظيت كتب النحو باهتمام الدّارسين قديماً وحديثاً، فأخذوها شروحاً وحواشيَ وتعلقياً، واهتمّوا بدقائق أمورها باعتبارها وسيلةً إلى معرفة وفهم كتاب الله العظيم.

وخلال مراجعتي لكتب الإعراب، وقفت على رسالة في إعراب (لا إله إلا الله)، لمؤلّفها ملا علي القاري، وهي نسخة تتكون من عَشْر صفحات، مخزونة في مكتبة عارف حكمت، ومكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وقد كلّفتُ أحد الأخوة هناك بمتابعة نسخها في المدينة، وأرسل لي النسختين المعتمدتين في دراستي، وخلال اطلاعي على هذه الرّسالة وقفت على فوائد عظيمة وتوجيهات قيمة في إعراب كلمة التوحيد، مما شجعني على دراستها وتحقيقها، ولا سيّما أنّها لم تحقق – حسب علمي وحسب ما وقفت عليه في الدراسة التي تناولت (ملا علي القاري، حيث ذكر صاحب الدّراسة عند حديثه عن مؤلفات هذا العالم، وبيّن أنّ الرّسالة لم تزل مخطوطاً ومحفوظة في مكتبة عارف حكمت والجامعة الإسلامية[1].

وفي حديث الدكتور حسن موسى الشاعر، عند تحقيقه رسالة إعراب (لا إله إلا الله) لابن هشام، تطرّق إلى الرسائل التي تناولت إعراب هذه الكلمة الشريفة، فذكر من ضمنها رسالة في إعراب (لا إله إلا الله) وتسمى (التجريد في إعراب كلمة التوحيد)، لمصنفها علي بن سلطان القاري، حيث قال: (ولم يطبع من هذه الرسائل –فيما أعلم- سوى رسالة واحدة بعنوان «معنى لا إله إلا الله»، للإمام الزركشي)[2]، واقتضت طبيعة العمل في تحقيق هذه الرسالة أن يكون على مقدِّمة وفصلين، تضمن **الفصل الأول**، وهو فصل الدراسة مبحثين، تناول **الأول**: حياة علي بن سلطان محمد القاري، من حيث اسمه ونسبه ولقبه ووفاته، وهذا أولاً، وثانياً: مؤلفاته، وقد اعتمدت الاختصار والاقتصار في هذا المبحث؛ لوجود من سبقني من الدّارسين إلى دراسة هذا العالم.

وتناولت في **المبحث الثاني** محورين:

---

(١) ينظر: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث: ١٥٢.

(٢) ينظر: إعراب لا إله إلا الله: ابن هشام: ٢.

الأول: المخطوط وما يتعلق به من حيث عنوانه وموضوعه ووصف النسختين المعتمدتين في التحقيق.

والثاني: بينتُ فيه المنهج المتبع في تحقيق هذه الرسالة؛ لإخراجها على الوجه الذي أراده مؤلفها.

وتناولت في **الفصل الثاني**: تحقيق الرّسالة، وهو الغاية من هذه الدّراسة.

هذا هو عملي في تحقيق هذه الرسالة، فأرجو الله تعالى أن أكون موفقاً في اختيار هذه الرّسالة وتحقيقها وبيان ما يتعلق بمعانيها، واللهَ أسألُ التوفيق والسّداد لما يحبه ويرضاه.

رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

آمين

الفصـــل الأول

الدراسة

المبحث الأول

علي بن سلطان .. حياته ومؤلفاته

أولا: **حياته**[1]**: اسمه، ونسبه، ولقبه**

هو علي بن سلطان محمد القاري الهرويّ[2]، المكيّ الحنفيّ، المعروف بـــ(ملا علي القاري)[3]، واسمه هذا لم يقع الخلاف فيه، إنّما وقع الخلاف في اسم أبيه[4]، على ما ذكره أصحاب التراجم.

لقّب بـــ(نور الدين)، وبـــ(الملا)، والقاري[5].

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١، وهدية العارفين: ٧٥١/١، ومعجم البلدان: ١٠٠/٧، والأعلام: ١٥٧/١٠.

(٢) تنظر المصادر نفسها، وإيضاح المكنون: ٢١/١.

(٣) تنظر المصادر نفسها.

(٤) ينظر: سمط النجوم: ٣٩٤/٤، والبدر الطالع: ٤٤٥/١.

(٥) ينظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١، وإيضاح المكنون: ٢١/١، و٢٩٤.

ولد بهراة[1]، ولم تذكر كتب التراجم سنة ولادته، وهذا حال كثير من علمائنا الذين عُرفت سنوات وفاتهم وذكرت، ولم تذكر سنوات ولادتهم؛ ولعلّ السبب في هذا أن الطفل كان حينما يولد لا يأبه الناس بولادته كثيراً، حتى إذا ذاع صيته وعلا ذكره تلقفته الألسنة، وتفتحت عليه الأنظار؛ فإذا مات دوّنت سنة وفاته والهيئة والمكانُ والزمانُ، إلا من وُفّق أهله في تدوين اسمه وسنة ولادته أو يذكر هو نفسه سنة ولادته فيما يُذكر أو يُنقل له.

أما وفاته، فقد ذكر أصحاب التراجم أنه توفي بمكة المكرمة في سنة أربع عشرة وألف من الهجرة (١٠١٤هـ)، في شهر شوال، ودُفن بمقبرة (المَعْلاة) بفتح الميم وسكون العين المهملة، وهي مقبرة مشهورة في مكة المكرمة[2]، وهناك أقوال أخرى في وفاته، ذكرها بعض من ترجم له[3]، والمشهور منها ما أثبتناه[4]، والله أعلم.

ثانياً: **مؤلفاته**

لا نبالغ إذا قلنا أنّ (ملا علي القاري) موسوعة كبيرة؛ لما يملكه من علمية واسعة، فقد اشتمل نتاجه العلمي معظم علوم العربية، وغيرها من العلوم المشهورة في زمانه، وهذا شأن علمائنا القدامى جميعهم، وهو ديدنهم في اتساع علميتهم ومساهمتهم في كثير من العلوم.

ولا تكاد مكتبات العالم الإسلامي –لما يملكه هذا العالم من فنون متنوعة - أن تخلو مصنفاته منها، فقد أثراها بما يربو على مائة وثمانٍ وأربعين مؤلفاً، في حدود ما نقله الدّارسون المحدثون، وهناك من ذكر أكثر مما ذُكر[5].

وهذه المؤلفات متنوعة في الحديث والتوحيد والفقه وأصوله والمناسك والفرائض والتفسير والقراءات والسير والأدعية والتراجم واللغة والنحو والمواعظ، لا يزال أكثرها في مخازن المخطوطات لم تشرق شمسها بالطباعة والتحقيق[6].

وسأذكر هنا مؤلفاته المطبوعة فقط كما ذكرها أصحاب التراجم والعلماء والدارسون مصنفة ومرتبة بحسب علومها وموضوعاتها:

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ١٨٥/٣، وسمط النجوم: ٣٩٤/٤، والبدر الطالع: ٤٤٥/١.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٨٣/٣، وسمط النجوم: ٣٩٤/٤.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١، ٤٥٨، ٦٦٠.

(٤) وهو ما أثبته كثير من الدارسين المحدثين، ينظر: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث: خليل إبراهيم: ٦٤، ٦٥، ٦٦. ودراسة الدكتور عيادة بن أيوب الكبيسي في تحقيقه لـ(البيّنات في بيان بعض الآيات): للقاري: ٦٧، مجلة الأحمدية، العدد الخامس عشر، سنة ٢٠٠٣م.

(٥) ينظر: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث: ١١٥.

(٦) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: مؤسسة آل البيت، ١٩٨٩م، ومكتبة عارف حكمت، ومكتبة الجامعة الإسلامية.

أولا: مؤلفاته في التوحيد:

١- أدلة معتقد أبي حنيفة في أبوي الرسول ﷺ، المطبعة السلفية بمكة المكرمة، ١٣٥٣هـ .

٢- شرح الفقه الأكبر، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣- الضوء العالي لبدء الأمالي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٤- كشف الخدر في حال الخِضْر، طبع في قازان في روسيا قديماً.

٥- المرتبة الشهودية في منزلة الوجودية، طبع في استانبول عام ١٢٩٤هـ، بعنوان (رسالة في وحدة الوجود).

٦- المشرب الوردي في حقيقة مذهب المهدي، مطبعة محمد شاهين، القاهرة، ١٢٧٨هـ-١٨٦١م.

ثانيا: أصول الفقه:

١- توضيح المباني وتنقيح المباني، طبع مع كتب (منار الأنوار) للإمام النسفي.

ثالثاً: الفقـه:

١- تزيين العبارة لتحسين الإشارة، طبع في ضمن (مجموعة رسائل ابن عابدين).

٢- فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية، مكتب المطبوعات الإسلامية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

رابعا: المناسـك:

١- الحظ الأوفر في الحج الأكبر، طبعة بولاق، ١٢٨٧هـ.

٢- المسلك المتقسط في المنسك المتوسط، مطبعة الترقي، مكة المكرمة، ١٣٢٨هـ.

خامسا: القراءات والتجويد:

١- شرح الشاطبية، المطبعة العامرة، ١٣٠٢هـ.

٢- المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية، مطبعة مصر، ١٣٠٢هـ.

سادسا: السيرة النبوية والشمائل المحمدية:

١- الدرة المضية في الزيارة المصطفوية الرضية، طبعة بولاق، ١٢٨٧هـ .

سابعا: الأدعية والأذكار:

١- الحزب الأعظم والورد الأفخم، بولاق، ١٣٠٠هـ .

ثامنا: التراجـم:

١- المعدن العَدَني في فضل أويس القرني، استانبول، ١٣٠٧هـ .

٢- مناقب الإمام الأعظم وأصحابه، مطبعة حيدر آباد، الدكن، ١٣٣٢هـ .

٣- نزهة الخاطر الفاتر في ترجمة سيدي عبد القادر، مطبعة إستانبول، ١٣٠٧هـ .

وهناك مجموعة من الرسائل والحواشي والشروحات لا تزال مخطوطاتها في مخازن المكتبات. وله كذلك في اللغة والنحو ما يربو على تسعة مؤلفات لا تزال في مخازن المخطوطات، من ضمنها رسالة التجريد التي نحن بصدد تحقيقها.

المبحث الثاني

المخطوط والمنهج المتبع في التحقيق

أولا: المخطوط، عنوانه وموضوعه ووصف نسختيه:

من خلال مطالعتنا لعنوان الرسالة على النسخة (أ) وهو: (التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناها من التمجيد).

وعنوان الرسالة على النسخة (ب) وهو: (رسالة في إعراب لا إله إلا الله).

يتضح لنا مما لا شك فيه أن مضمون الرسالة في الإعراب، والإعراب ظاهرة من ظواهر النحو العربي وليست صرفية.

وإذا عدنا إلى النسخة (أ) ونظرنا إلى الصفحة الأولى وجدنا كلمات تبين عنوان الرسالة، وهي: (التجريد في إعراب كلمة التوحيد، وما يتعلق بمعناها من التمجيد).

وما ثبت على النسخة (ب) وهو: (رسالة في إعراب لا إله إلا الله)، تبين موضوع الرسالة، وكلا العنوانين واحد، وهو (إعراب كلمة التوحيد).

إذاً عنوان الرسالة هو: (التجريد في إعراب كلمة التوحيد، وما يتعلق بمعناها من التمجيد). وهو الأصح والأرجح، وهو ما أثبتته النسخ المخطوطة الأخرى، والتي لم أستطع الحصول عليها[١]، وذكره البغدادي إسماعيل باشا في كتابه هدية العارفين بهذا العنوان «التجريد في إعراب كلمة التوحيد»[٢].

وصف نسختي المخطوط:

رجعت في تحقيق رسالة: (التجريد في إعراب كلمة التوحيد، وما يتعلق بمعناها من التمجيد) إلى نسختين خطيتين، وجعلت لكل منهما رمزا.

---

(١) ينظر: مكتبة الجامعة الإسلامية: ١٥٨٩/ ٢ (١/ ٢ ، ٦ ق)، ومكتبة اسعد أفندي:١٦٩٠، ومكتبة برلين: ٢٤٤٥.

(٢) هدية العارفين: ٧٥١/١ و ٧٥٢.

الأولى: نسخة (أ)، وهي محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة، برقم ١/٨٢/ مجاميع.

عنوانها: (التجريد في إعراب كلمة التوحيد، وما يتعلق بمعناها من التمجيد).

أولها: (الحمد لله العلي الأعلى، الذي أعلى كلمته العليا ...)

وعليها كلمات تبين اسم من أوقفها ومكان الوقف وهذه الكلمات هي: (ما وقّفه العبد الفقير إلى ربه الغني أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحسني في مدينة الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم بشرط أن لا يخرج عن خزانته، والمؤمن محمول على أمانته).

وعدد صفحاتها ثماني عشرة صفحة في كل صفحة عشرون أو واحد وعشرون سطراً، يحتوي كل سطر على تسع أو عشر كلمات، ومقاس الصفحة (١٨ × ١٢) سم، وهي مرقمة كل صفحتين برقم واحد، وقد كتبت بخط النسخ، خالية من الضبط بالشكل ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا سنة النسخ ولا تاريخه.

الثانية: (ب)، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٢/١٥٨٩/ مجاميع.

عنوانها: (رسالة في إعراب لا إله إلا الله).

أولها: (الحمد لله العلي الأعلى، الذي أعلى كلمته العليا ...).

وهي متشابهة مع النسخة (أ) إلى حد كبير، ومختلفة في عنوان الرسالة وعدد الصفحات فقط، ولم تكن صفحاتها مرقمة، وحجم الورقة أقل من حجم ورقة النسخة الأخرى.

ثانيا: المنهج المتبع في التحقيق:

١- جعلت النسخة المحفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة والمرقمة برقم ١/٨٢ مجاميع، أصلاً ورمزت لها بالرمز (أ)، وجعلت النسخة المحفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية والمرقمة برقم ٢/١٥٨٩ مجاميع، فرعا، ورمزت لها بالرمز (ب)، وأجريت المقابلة بين النسختين، وأشرت إلى الفروقات في الحاشية، وأثبتُّ التحريفات والتصحيفات والأخطاء ومواضع التكرار والسقط.

٢- قمت بتخريج الآيات القرآنية وحصرتها بين قوسين مزهرين، وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة وحصرتها بين قوسين.

٣- عرّفتُ بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة وأشرت إلى مصادر تراجمهم.

٤- بينتُ معاني الكلمات الواردة في الرسالة والتي تحتاج إلى توضيح مع شرح بعض العبارات التي تحتاج إلى إيضاح.

٥- نسبت الأقوال التي وردت في الرسالة إلى أصحابها ما أمكن، وما لم أقف عليه نبّهت عليه في الحاشية.

٦- حرصت على الإشارة إلى نهاية كل صفحة من صفحات المخطوط ورمزت لوجه الورقة بالرمز (أ) مع رقمها [الرقم/ أ]، ولنهاية ظهرها بالرمز (ب) مع رقمها أيضا [الرقم/ ب].

٧- ألحقت في ختام الدّراسة لهذه الرسالة نماذج من صور الصّفحتين الأولى والأخيرة من كل نسخة.

الفصل الثاني

تحقيق الرّسالة

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

وبهِ الإعانة[١]

الحمدُ للهِ العليّ الأَعلى الّذي أعلا كلمتَه[٢] العُليا، وجعلَ كلمةَ الّذينَ كفروا السُّفلى[٣]، والصّلاة والسّلام على من أرسله الله لينفي السِّوى[٤]، ويثبت أنَّه لا يُعبد إلا المولى، وعلى آله وأتباعه المهتدين بطريق الهدى، أمّا بعد...

فيقولُ الملتجئُ إلى كرم ربّه الباري، عليّ بنُ سلطان محمّد القاري: إنّ الكلمة الطّيبة من كمال الجّلاَلَةِ، لم أرَ مَن ظهر عليه أمرُها وَجَلا لَهُ، مع أنّها واسطة العقائد الإيمانيّة، ورابطة القلائد الإتقانيّة، إجمالاً وتفصيلاً، وقطب دائرة التّوحيد ومركز ميدان التّفريد، كمالاً وتكميلاً، على أنّ ما في ظاهرها وباطنها من المجالس الأُنسيّة، والمحاسن القدسيّة، ما لا

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) كلمة.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في سورة التوبة: الآية ٤٠ M ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ ¿ À Á Â Ã Ä Å L.

(٤) قال ابن فارس في معجمه: ٥٧٦/١: وأما قولهم: هذا سوى ذلك، أي غيره، أي لينفي ما سوى الله ﷻ في العبودية، وذكر المرادي في كتابه (الجنى الداني/ ٢٢٠)، إن من أقسام (ال) أن تكون عوضا من الضمير (هذا القسم قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك ومن أمثلتـــه قولـــه تعـــالى M e f g h i L (سورة ص: الآية٥٠)، وقوله تعالى M Æ Ç È É L (سورة النازعات: الآية١)، أي أبوابها، وهي مأواه، ومذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منهـــا أولهـــا، وهي المأوى له). ينظر: الإنصاف: ٣١٦/١، وشرح المفصل: ٤٤/١، ومغني اللبيب: ٥٤/١.

يحصى ولا يستقصى بياناً وتذليلاً، فيتعيّن على كلّ مؤمن موقن[١] أن يعتني بشأنها مبنىً ومعنىً؛ لينتقل من إفادة مبناها إلى إعادة معناها، فإنّها مفتاح الجنّة وعن النّار بمنزلة الجُنّة[٢] للناس والجِنّة. وقد نصّ الأئمّة من سادات الأمّة أنّه لا بدّ من فهم معناها المترتّب على مبناها؛ ليخرج عن ربقة[٣] [٢/ أ] التّقليد، ويدخل في رفعة التّحقيق والتّأييد، وقد قال الله تعالى: M Ü Ý Þ ß à á L[٤]، وقد قال ﷺ: ((أفضل الذِّكر لا إله إلا الله))[٥]، وقال: ((مَن قال: لا إله إلا اللهُ، دخلَ الجنّة))[٦]، وقال: ((من كان آخرُ كلامِهِ[٧]: لا إله إلا اللهُ، دخلَ الجنّة))[٨].

فالاتّصاف بمضمون هذه الكلمة في الواجبات العُمُريّة حيث يجب أن تكون موجودة حقيقة أو حكماً في كلّ لحظة ولمحة من أوّل العُمُر إلى انتهائه على الجهة الدّواميّة كما هو معلوم من مذاهب العلماء الرّسمية، ومن مآرب الوفاء الوسميّة، فلتعتنِ[٩] ببيان مبناها؛ ليتبيَّن لك تبيانُ معناها فاعْلَمْ: أنّ «لا» فيه[١٠] نافية بلا خلاف فيها[١١].

و«إله» مبنيّ معها لتضمُّنه معنى «مِنْ»، إذ التّقدير: لا من إله[١٢]. ولهذا كانت نصّاً في العموم. كأنّه نفى كلَّ إله غير الله ﷻ من مبدأ ما يقدر إلى ما لا نهاية له ممّا يقدر؛ فتدبّر، فإنّه أمرٌ محرّرٌ.

---

(١) في (ب) (مؤاقت).

(٢) الجُنة: الشيء يجنّه جنّاً، ستره، وكل شيء ستر عنك فقد جُنّ عنك، ينظر: اللسان: ٩٢/١٣ مادة (جنن).

(٣) ربقة: الربق الخيط، والواحدة ربقة، الحبل والحلقة تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع، ينظر: اللسان: ١١٢/١٠ مادة (ربق).

(٤) سورة محمد: من الآية١٩.

(٥) الحديث في سنن ابن ماجة برقم (٣٧٩٠)، وسنن الترمذي: برقم (٣٣٠٥).

(٦) الحديث في فتح الباري برقم (٦٠٧٩).

(٧) في الأصل و (ب) (كلمته).

(٨) الحديث في مسند الإمام أحمد: برقم (٢١٠٢٤)، سنن أبي داود: برقم (٢٧٠٩).

(٩) في الأصل (فليتعين).

(١٠) أي في قوله تعالى M à ß Þ L.

(١١) ينظر: شرح المفصل: ١٠٦/١، والبحر المحيط: ٣٦/١، والجنى الداني: ٣٠٠، ومغني اللبيب: ٢٦٣/١.

(١٢) ينظر: الكتاب: ٢٨٧/١.

وقيل: يُبنى الاسمُ معها للتّركيب المستفاد من التّرتيب[١].

وذهب الزّجّاج[٢] إلى أنّ اسمها معرب منصوب بها[٣].

فإذا فرغ على القول المشهور من البناء فموضع الاسم نصب بـــ«لا» العاملة عمل «إنّ» في تأكيد المعنى، والمجموع من «لا إله» في موضع رفع رُفع بالابتداء، والخبر المقدّر هو لهذا الابتداء، ولم تعمل فيه «لا» عند سيبويه[٤].

وقال الأخفش[٥]: («لا» هي العاملة فيه)[٦].

وفي (العُباب شرح اللباب)[٧]: إنّ خبر «لا» يحذف كثيراً، ومنه [٢/ب] كلمة الشّهادة (لا إله إلا الله)[٨]، أي: لا إله كائن في الوجود أو موجود في عالم الوجود إلا الله[٩]. وقال ملا

---

(١) لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـــ«لا» عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما إذا بني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، و«لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء. ينظر: الكتاب: ٢٨٦/١، وشرح المفصل: ١٠٦/١.

(٢) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـــ)، ينظر: نزهة الألباء: ٢٤٤، وبغية الوعاة: ٤١١/١.

(٣) قال المرادي في الجنى الداني: ٣٠٠: (وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته أي «اسم لا المفرد النكرة» فتحة إعراب وأن تنوينه حذف تخفيفاً)، وينظر: رسالة معنى لا إله إلا الله: الزركشي: ١.

(٤) مذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولم تعمل «إلا» في الاسم، ينظر: الكتاب: ٢٨٦/١، ٢٨٧.

(٥) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـــ)، ينظر: مراتب النحويين: ٦٨، وأخبار النحويين البصريين: ٣٩.

(٦) جاء في الهمع: ٤٦٩/١: (والإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي)، ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١٤٢/١، وشرح المفصل: ١٠٦/١.

(٧) العباب: شرح للسيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار (ت ٧٧٦هـــ)، واللباب للعالم تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف المعروف بالفاضل الإسفراييني (ت ٦٨٤هـــ)، ينظر: كشف الظنون: ١٥٤٣/٢، ١٥٤٤.

(٨) قال الزركشي في معنى لا إله إلا الله: ٢: (قول «لا إله إلا الله» قدر فيه الأكثرون خبر «لا» محذوفا، فقدر بعضهم «الوجود»، وبعضهم «لنا»، وبعضهم «بحق» قال: لأن آلهة الباطل موجودة في الوجود، كالوثن، والمقصود نفي ما عدا إله الحق).

(٩) لم أقف على هذا القول.

ملا حنفي[١]: (الله، اسم للذّات الواجب المستحقّ لجميع المحامد من الكرم والجود، وليس وصفاً وصفاً بمعنى الواجب الوجود وإلا لا يفيد «لا إله إلا الله» التّوحيد)[٢]، انتهى.

وفيه أنّ المراد بالواجب الوجود، هو الذّات الواجب المستحقّ لجميع المحامد، المشهور في كلّ المشاهد، فهو كما قال أرباب الحال[٣]:

عباراتنا شتّى وحسنُك واحد فكلٌّ إلى ذاكَ[٤] الجمال يشيرُ[٥]

ثم قيل[٦]: لا يجوز أن يكون «إلا الله» خبراً؛ لأنه مستثنى، وهو لا يصحّ أن يكون خبراً عن المستثنى منه؛ لأنه لم يُذكر إلا ليتبيّن به ما قصد بالمستثنى منه[٧]. وقال صاحب الكشّاف[٨]: (يجوز أن يكون «لا إله إلا الله» جملة تامّة من غير تقدير حذف الخبر. يعني: «لا «لا إله» مبتدأ و«إلا الله» خبره[٩]، فقيل: يلزم أن يكون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة، قال: ليس الأمر كما قيل؛ لأنّ أصل الكلام في التقدير: الله إله، فقدّم الخبر رفعاً لإنكار المنكر فصار، إله الله، ثمّ أريد به نفي الإلهية وإثباتها[١٠] قطعاً؛ فدخل في صدر الكلام من الجملة حرفُ «لا» وفي وسطها «إلا» ليحصل غرضهم، فصار «لا إله إلا الله» انتهى[١١].

---

(١) اسمه أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت ٨٨٨هـ)، عالم بفقه الحنفية، ويحتمل أن يكون اسمه مأخوذا من تخصصه، ينظر: الأعلام: ١٧٣/٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) في الأصل (ذلك).

(٥) البيت في البرهان للزركشي: ١٦٠/٢ غير منسوب.

(٦) قال ابن الحاجب عن الاسم الواقع بعد «إلا» في نحو (لا سيف إلا ذو الفقار... لا يصح أن يكون خبرا، لأنه مستثنى من مذكور والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبرا عن المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٧/١.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٧/١.

(٨) صاحب الكشاف، هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ينظر: معجم الأدباء: ١٤٧/٧، وأنباه الرواة: ٢٦٥/٣، والكشاف: هو الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وهو من التفاسير اللغوية.

(٩) ليس هذا الذي ذهب إليه الزمخشري، بل الذي ذهب إليه أن: «لا إله» في موضع الخبر، و«إلا الله» في موضع المبتدأ. ينظر: إعراب لا إله إلا الله لابن هشام: ٩، ومعنى لا إله إلا الله: الزركشي: ٤.

(١٠) في الأصل و (ب) (وإثبات).

(١١) قال الزمخشري معلقاً على قولنا (جاءني زيدٌ): (وهذا لا يقتضي قطع السامع بأن غير «زيد» لم يجيء، فإذا أريد جمع المعنيين مجيء «زيد» ونفي مجي غيره قيل: «ما جاءني إلا زيد»، وكذا في مسألتنا (الله إله)، يوازن: زيد منطلق، فلما فرّع عليه وقيل «لا إله إلا الله» أفاد الفائدتين إثبات الإلهية لله تعالى=

ويقويّه ما قال به بعض المحققين[١] من أنّ النّكرة إذا أعمدت على النّفي كانت بمنزلة المعرفة، فيصحّ أن يكون مبتدأ و«إلا الله» خبره؛ لأنه بمعنى: غيرُ الله[٢].وفي (شرح [٣/ أ] دعاء أبي حربة اليمني[٣]): (أنّ الاسم الكريم مرفوع على البدل من موضع «لا إله»؛ لأنّ موضع «لا» مع اسمها رفع بالابتداء، ولا يجوز نصبه حملاً على إبداله من اسم «إلا» المنصوب؛ لأنّ «لا» لا تعمل في نكرة منفية، والله سبحانه معرفة يقينيّة)[٤]. وقال الزنادي[٥] في شرح المنار[٦]: (لا إله إلا الله، كلمة توحيد إجماعاً، ولا يستقيم ذلك ما لم يكن صدر الكلام نفياً لكلّ معبود بحقّ، والله اسم للمعبود بالحقّ. ومثله يكون تناقضاً في القول وهو محال في كلمة التّوحيد؛ للإجماع على صحّتها)[٧]. قلت: المنفيّ بصدر الكلام مفهوم كليّ، كالإله، والمأخوذ في مدلول الجلالة فرد خاص من مفهوم الإله بمعنى أنّ لفظة «الله» علمٌ للمعبود بالحقّ الموجود بالخالق العام لا أنّه اسم لذلك المفهوم الكليّ كالإله ثم لا يخفى أنّ المستثنى هنا بدل من اسم «لا» على المحلّ، والخبر محذوف، أي: لا إله موجود إلا الله[٨].

فإن قلت: هلا قدّرت نفي الإمكان، إذ نفي الإمكان يستلزم نفي الموجود من غير عكس؛ فيكون أبلغ في الردّ؟ فالجواب أنّ هذا الردّ لخطاب المشركين في اعتقاد تعدّد آلهة في

=ونفيها عما سواه). ينظر: إعراب لا إله إلا الله: ابن هشام: ٩. وينظر: مغني اللبيب: ٥٧٣/٢، والتصريح على التوضيح: ٢٤٦/١.

(١) منهم ابن الشجري وابن مالك، ينظر: الأمالي الشجرية: ٤٣١/١، ٤٣٢. وشرح التسهيل: ٢٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٩٤/١، والتصريح على التوضيح: ٢٤٦/١.

(٢) تنظر المصادر نفسها. ومعنى لا إله إلا الله: الزركشي: ٣.

(٣) أبو حربة اليمني: هو محمد بن يعقوب بن الكميت بن سود بن الكميت، من بني قهب بن راشد من قبائل عك، المعروف بأبي حربة، من فقهاء الشافعية باليمن، من كتبه: الدعاء جعله لختم القرآن. ينظر: الأعلام: ١٤٦/٧.

(٤) لم أقف عليه، وهذا القول هو المشهور. قال ابن هشام في (إعراب لا إله إلا الله): ٥ (وهذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة، قيل أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين)، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١١١/٢، ومغني اللبيب: ٥٧٣/٢.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) والمنار هو كتاب منار الأنوار في أصول الفقه للشيخ الإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، ينظر: كشف الظنون: ١٨٢٣/٢.

(٧) لم أقف عليه في هذا الكتاب، وورد مثل هذا القول والتوضيح في شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: ٨٨/١ و ٩٩.

(٨) ينظر: شرح التلويح على التوضيح: ٨٨/١، ٩٩.

الوجود، ولأنّ القرينة وهي نفس الجنس إنّما تدلّ على الوجود دون الإمكان، ولأنّ التّوحيد هو إثبات وجوده ونفي إله غيره، لا بيان إمكانه.

ولا يجوز أن يكون الاستثناء مفرّغاً من موضع الخبر[١]؛ لأنّ المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على [٣ / ب] نفي مغايرة الله لكلّ إله. وبيانه على سبيل التّوضيح ما قاله ابن كمال باشا[٢] في حاشيته على التّلويح[٣]: إنّ الاستثناء في كلمة التّوحيد لا لا يجوز أن يكون مفرّغاً بأن يكون الخبر المحذوف عامّا كموجود أو في الوجود، ويكون «إلا الله» واقعاً موقعه، كما وقع «إلا زيد» موقع الفاعل في نحو: ما جاء إلا زيدٌ؛ لأنّ المعنى على نفي الوجود عن «آلهة» سوى الله تعالى وهو إنّما يحصل إذا جُعل الاستثناء بدلاً من اسم «لا» على المحلّ فحينئذٍ يقع الاستثناء موقع اسم فيكون خبر «لا» خبراً له، فينتفي الوجود عن غير الله سبحانه كما هو المطلوب، لا على نفي مغايرة الله عن كل إله وهو الذي يفيده الاستثناء الموضوع لأنه لما قام مقام الخبر كان القصد إلى نفيه كالخبر، فيفيد نفي مغايرته سبحانه وتعالى عن كلّ إله، ولا يحصل به التّوحيد كما لا يخفى على ذوي النّهى[٤]. وقال شيخ مشايخنا جلال الدين السيوطي[٥] في «الإتقان»[٦] الجامع لإتمام علوم القرآن: (قد توجب الصناعة النحوية التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه في التقدير كقولهم في لا إله إلا الله أنّ الخبر محذوف، أي: موجود. وقد أنكره الإمام فخر الدين الرازي[٧]، وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقدير النحاة فاسد؛ لأن نفي الحقيقة مطلقة [أَعَمَّ][٨] من نفيها مقيّدة، فإنها

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية: ١١٢/٢: (وأما في لا إله إلا الله فالنصب على الاستثناء فيه ضعيف منه في نحو «لا أحد فيها إلا زيداً»، لأن العامل فيه هو خبر «لا» محذوف)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٤/٢، وقال ابن هشام في إعرابه (لا إله إلا الله):٧، حينما ذكر الرأي القائل بأن الاستثناء مفرغ، و«إله» اسم «لا» بني معها، و«إلا الله» الخبر، وهذا منقول عن الشلوبين فيما علّقه على المفصل.

(٢) ينظر: شرح التلويح على التوضيح: ٩٨/١، ٩٩.

(٣) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، ينظر: الأعلام: ١٣٢/١.

(٤) لم أقف على هذه الحاشية.

(٥) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ينظر: شذرات الذهب: ٥١/٨، وحسن المحاضرة: ٣٣٥/١.

(٦) وهو كتاب الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الطبرستاني (ت ٦٠٦هـ)، ينظر: وفيات الأعيان: ٣٨١/٣.

(٨) في الأصل و(ب) أتم. والزيادة من الإتقان: ١٥٨/٢.

إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القَيد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص [٤ / أ] لم يلزم نفيها مع قَيد آخر[١].

وَرَدَّ، بأن تقديرهم «موجود» يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإن العدم لا كلام فيه، وهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة، ثم لا بُدَّ من تقدير خبر؛ لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهرٍ أو مقدّرٍ، وإنما يقدِّر النحويُّ؛ ليعطيَ القواعدَ حقَّها؛ وإنْ كان المعنى مفهوماً[٢]، انتهى[٣].

وفيه بحثان[٤]:

الأوّل: أنّ كلام الإمام تحقيق وتدقيق في المرام، وردّه مصابرة[٥] بل مكابرة في المقام المقام بلا نظام.

والثاني: أنّ كلامه لا يدلّ على نفي القواعد النحويّة حتى ينخرم بالكليّة بل ذهب إلى مسلك الكشّاف[٦] في عدم الحاجة إلى تقدير كلمة تكون مرفوعة بالخبرية على تقدير التقدير ينبغي أن يقدر لنا دليلاً بردّ شيءٍ من عدم التحقيق علينا؛ مراعاة للجانبينِ ومحافظة للمذهبينِ[٧]، وكأنَّ الجمهورَ نظروا إلى المعدوم لظهور حدوثه لا يصلحُ للأُلوهيّة حتى يحتاج إلى نفيه، أو نفيُه يُفهَمُ بالبرهانِ الأوّلِ، أو أرادوا بـــ«موجود» أعمَّ من أن يكون موجوداً في الحال، أو من سيوجد في الاستقبال، والله سبحانه وتعالى أعلم بالأحوال والمآلِ.

وذكر السنوسيّ[٨] في عقائده[٩]: أنه قال الدماميني[١٠] في تعليقه على المعنى[١١]: قد

---

(١) القول في التفسير الكبير للرازي: ١٩٦/٣. بتصرف.

(٢) في الأصل و(ب) مفهوم.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٥٨/٢، ١٥٩، وهذا قول الإمام الفخر الرازي في عدم تقدير الخبر (موجود)، ينظر: التفسير الكبير: ١٩٦/٣.

(٤) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٩٥.

(٥) في (ب) (مضابرة).

(٦) تنظر الصفحة رقم ١٤ من الرسالة.

(٧) وهما مذهب الزمخشري ومذهب الإمام فخر الدين الرازي في عدم التقدير.

(٨) هو الإمام السيد الشريف محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي (ت ٨٩٥هـــ)، ينظر: كشف الظنون: ١٧٠/١.

(٩) ويسمى: أم البراهين في العقائد. ينظر: كشف الظنون: ١٧٠/١.

(١٠) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد المالكي النحوي (ت ٨٢٨هـــ)، ينظر: شذرات الذهب: ١٨١/٧، والضوء اللامع: ١٨٤/٧.

(١١) أي تعليقه على معنى (لا إله إلا الله)، ولم أقف عليه في شرح الدماميني على المغني.

تكلّم القاضي محبّ الدّين ناظر الجيش[١] في (شرح التسهيل[٢]) على إعراب هذه الكلمة الكلمة الشريفة، أُورِدُهُ بجملته وإنْ كان فيه طول لاحتوائه على الفوائد المغنية [٤ / ب] (قال أهل العلم إنّ الاسم المعظم في هذا التركيب المكرَّم يرفَعُ وهذا الكثير[٣]، ولم يأتِ في القرآن غيرُهُ[٤]، لكنْ جُوِّزَ نصبُهُ على ما سيأتي إعرابه، فالأقوال للنّاس في الرّفع على اختلاف إعرابهم خمسة؛ منها قولانِ معتبرانِ، وثلاثة لا مُعوَّل على شيءٍ منها.

فالقولان المعتَبران: يكون رفعه على البَدليّة وأن يكون على الخبَريّة.

أمّا القول بالبدليّة؛ فهو المشهور الجاري على ألسِنةِ المُعربينَ، وهو رأي ابنِ مالكٍ[٥]، فإنّه لمّا تكلّم على حذف خبر «لا» العاملة عمل «إنّ» قال: (وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا» نحو: لا إله إلا الله)[٦].

وهذا الكلام منه يدلّ على أنّ رفع الاسم المعظّم ليس على الخبَريّة، وحينئذٍ يتعيّن أن يكون على البَدليّة، ثُمّ الأقرب أن يكون البَدل مِن الضمير المستتر في الخبَر المُقدَّر[٧]. وقد قيل: إنّه بدل من الاسم لا باعتبار عمل المبتدأ؛ يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول «لا»[٨]. وإنّما كان القول بالبدل في الضمير المستتر أولَى لأنّ الإبدال من الأقرب أقوى من الأَبعد كما لا يخفى، ولأنّه داعية إلى الاتباع باعتبار المحلّ مع إمكان الاتباع باعتبار اللّفظ، ثُمّ البَدل إنْ كان من الضمير المستكنّ في الخبر كان البدل فيه، نضير: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ؛ لأَنَّ البدل في المسألتينِ باعتبار اللّفظ، وإن كان منه الاسم كان المبدل منه، نظيرَ البدل [٥ / أ] في نحو: (لا أحَدَ فيها إلا زيدٌ)، لأنّ البدل في المسألتين باعتبار المحلّ.

وقد استشكل النّاسُ البدلَ فيما ذكرنا. أمّا في نحو: ما قام أَحَدٌ إلا زيدٌ، فمن[٩] وجهين:

---

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، ينظر: هدية العارفين: ١٦٩/٢.

(٢) التسهيل هو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١١١/٢، ومغني اللبيب: ٥٧٣/٢، وإعراب (لا إله إلا الله) لابن هشام: ٥ .

(٤) تنظر الآية ٣٥ من سورة الصافات، والآية ١٩ من سورة محمد.

(٥) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ينظر: فوات الوفيات: ٢٢٧/٢، وبغية الوعاة: ١٣٠/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢.

(٧) قال في التصريح: ٣١/١: (والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في المحذوف العائد على اسم «لا»).

(٨) ينظر: إعراب لامية الشنفرى: ١٤٠-١٤١.

(٩) في (ب) (فهذه).

أحدُهما[١]: أنّه بدل بعض، وليس ثَمَّ ضميرٌ يعود على المبدَل منه.

الثاني[٢]: أن بينهما مخالفة؛ فإنّ البدل موجَب والمُبدَل منه نفي. وقد أُجيبَ عن الأوّل بأنّ «إلا» وما بعدها من تمام الكلام الأوّل، و«إلا» قرينةٌ[٣] مُفهمة أنّ الثاني قد كان يتناوله الأوّل، فمعلوم أنّه بعضه فلا يحتاج فيه إلى رابط بخلافِ: قبضتُ المالَ بعضَه[٤].

وعن الثاني، بأنّه بدل من الأوّل في عمل العامل، وتخالفُه بالنّفي، والإيجاب، لا يمنع البَدليّة، لأنّ مذهب المبرِّد[٥] يجعل الأوّل كأنّه لم يكن والثاني في موضعه[٦].

وقد قال ابن الصائغ[٧]: إذا قُلتَ: ما قام أَحدٌ إلا زيدٌ؛ فـ«إلا زيدٌ» هو البدل، وهو الذي الذي يقع في موضع «أحَد» فليس «زيد» وحدَه بدلاً من «أحَد». قال: وإنّما لا زَيْدَ هو الأَحَد الذي نَفَيت عنه القيامَ، فـ«إلا زَيْد» بيانٌ لـ«أحَد» الذي عَنَيت)[٨]. ثُمَّ قال بعد ذلك: فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكُلِّ.

وقال في موضع آخر: فلَو قِيل: إنّ البدل في الاستثناء لكان وجهاً وهو الحقّ[٩]. انتهى[١٠].

وأمّا في نحو: لا أحَدَ فيها إلا زَيْد؛ فوجهُ الإشكال فيه أنّ زيداً بدل من أَحد، وأنت لا يمكنك [٥ / ب] أنْ تُحِلَّه مَحلَّه وقد أجابَ الشلوبين[١١] عن ذلك: بأنّ هذا الكلام إنّما هو على

---

(١) في (ب) (أحديهما).

(٢) في (ب) (الثانية).

(٣) في (ب) (إلا ترتيبية).

(٤) ينظر: إعراب (لا إله إلا الله): لابن هشام: ٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٦/٢.

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي (ت ٢٨٢هـ)، ينظر: مراتب النحويين: ٨٣، أخبار النحويين البصريين: ٧٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ٣٨٢/٤.

(٧) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ الحنفي (ت٥٧٧هـ)، ينظر: هدية العارفين: ٩٩/٢.

(٨) ذكر السيوطي في كتابه الهمع: ١٩١/٢: (وقال ابن الصائغ: أحدٌ بدل من «إلا» مع الاسم مجموعين، وهو شبيه ببدل الشيء من الشيء، لأن «ما قام إلا أبوك» في قوة «ما قام غير أبيك أحد» فيصح إطلاقه عليه).

(٩) ينظر: المصدر نفسه.

(١٠) أي: كلام ابن الصائغ.

(١١) أبو علي عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ)، ينظر: أنباه الرواة: ٣٣٢/٢، وبغية الوعاة: ٢٢٤/٢.

قولهم: ما فيها أحدٌ إلا زيد؛ إذ المعنى واحدٌ، وهذا يمكن فيه الحلول بأن يقول: ما فيه إلا زيدٌ. انتهى[1].

وهو كلام حسن، قال الدماميني: (وعلى قول الشلوبين فتكون كلمة الحقّ على معنى: لا يستحقُّ العبادةَ أحَدٌ إلا الله تعالى)[2]، انتهى.

قال ناظر الجيش: (وأمّا القول بالخَبريّة في الاسم المعظّم فقد قال به جماعة)[3]، ويظهر ويظهر لي أنّه أرجح من القول بالبَدليّة وقد ضعّف القولَ بالخبريّة ثلاثةُ أمور:

وهو أنّه يلزم مِن القول بذلك كون خبر «لا» معرفة، و«لا» لا تعمل إلا في المعارف.

وأنّ الاسم الأَعظم مستثنى، والمستثنى لا يصحّ أنْ يكون غير المستثنى منه؛ لأنّه لم يذكر إلا ليبيّن به ما قُصد بالمستثنى منه.

وأنّ اسم «لا» عامٌّ، والاسم الأَعظم خاصٌّ، والخاصّ لا يكون خبراً عن العامِّ، فإنّه لا يُقالُ: الحيوانُ إنسانٌ، والجواب عن هذه الأمور:

أمّا **الأوّل**: فهو أنّك قد عرفتَ أنّ مذهب سيبويه[4] أنّ حال تركيب الاسم مع «لا» لا عمل لها في الخبر، وأنّه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول «لا»، وقد علَّلَ ذلك بأنّ شبَهها بـــ«إنّ» ضعيف حين رُكِّبت وصارت جُزءَ كلمةٍ، وجُزءُ الكلمةِ لا يَعملُ[5]، ومقتضى هذا أنْ يبطُلَ عملُها في الاسم أيضاً؛ لكنْ أبقَوا عملها في أَقرب المعمولَينِ وجُعِلتْ هي مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان [٦/أ] عليه مِن التجوّز، وإذا كان كذلك لا يثبُتُ عمل «لا» في المعرفة.

وأمّا **الثاني**: فلا نسلِّم أنّ اسم «لا» هو المستثنى منه وذلك أنّ الاسم الأعظم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرَّغاً، والمفروغ؛ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكوراً[6]، نَعَم؛ الاستثناء فيه إنّما هو من شيء مقدَّر لصحّة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدَّر لفظاً؛ ولا خلاف يُعلَمُ في نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ؛ إنّ «قائم» خبر عن «زيد»، ولا شكّ أنّ زيداً فاعل في قوله: «ما قامَ إلا زيد»، وأنّه مستثنى مِن مقدَّر في المعنى، التّقدير: «ما قامَ أحَدٌ إلا زيدٌ»، فعلى هذا

---

(١) قال الصبان في حاشيته على الأشموني: ١٤٦/٢: (قوله: «ولا أحد فيها إلا زيدٌ» برفع «زيد» مراعاة لمحل «لا» مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ... واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم «ما فيها أحد إلا زيد»، وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال: «ما فيها إلا زيد»).

(٢) لم أقف عليه في شرح الدماميني على المغني.

(٣) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش: ٩١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١١١/٢.

(٤) الكتاب: ٢٨٦/٢، وينظر: الصفحة ١٢ من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، وحاشية الصبان: ٦/٢.

(٦) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٣٥، والجنى الداني: ٤٧٥.

لا مُنافاةَ بين كون الاسمِ الأعظم خبراً عن اسمٍ قبله وبين كونه مستثنى مِن مقدّر، إذْ جَعْلُه خبراً منظوراً فيه إلى جانب اللّفظ وجَعْلُه مستثنىً منظوراً فيه إلى جانب المعنى.

وأمّا **الثالث**: فهو أنْ يُقالَ: قولك إنّ الخاصَّ لا يكون خبراً عن العامِّ مسلَّمٌ لكن في «لا إله إلا الله» لم يُخبَر بخاصٍّ عن عامٍّ؛ لأنّ العموم منفيٌّ والكلامُ إنّما سِيقَ لنفيِ العمومِ وتخصيص الخبرِ المذكورِ بواحدٍ من أفراد ما دلَّ عليه اللّفظُ العامُّ.

وأمّا الأقوال الثلاثة الأَخيرة التي لا عملَ[1] عليها:

فأَحدها: إنّ «إلا» ليست أداةَ استثناء؛ وإنّما هي بمعنى «غير»، وهو مع الاسم المعظَّم صفة لا اسم «لا» باعتبار المحلِّ؛ ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجُرجانيّ[2] عن بعضهم[3]، والتقدير: لا إله غيرُ اللهِ [٦ / ب] في الوجودِ[4]، ولا شكّ أنّ القول بأنّ «إلا» في هذا التركيب التركيب بمعنى «غير» فليس له مانع يمنعه مِن جهة الصّناعة النّحويّة، وإنّما يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنّ المقصود من هذا الكلام أمرانِ؛ نفي الإلهيّة عن غير اللهِ، وإثبات الإلهيّة للهِ تعالى، ولا يُفيد التركيبُ حينئذٍ.

فإن قيل: يُستفاد ذلك بالمفهوم إذْ كان مفهوماً، قُلنا: أينَ دلالة مفهوم من دلالة المنطوق[5]، ثُمَّ هذا المفهومُ إنْ كان مفهوم لَقَبٍ[6] فلا عبرةَ بهِ إذ لم يَقُلْ به «إلا إله». فإنْ قلتَ: وقال به بعض الحنابلة أيضاً، قال: ذا إنْ كان مفهومَ صفةٍ فقد عرفتَ في أصول الفقه أنّه غير مُجمَع على ثبوته. قلت: بل المحققون يثبتون نفيه[7]، فقد تبيّن ضعف هذا القول لا محالة.

القول الثاني: وينسب إلى الزمخشريّ[8]، أنّ «لا إله» في موضع الخبر و«إلا الله» في موضع المبتدأ. وقد قُرِّرَ ذلك بتقريرٍ[9]، النظر فيه محال، ولا يخفى ضعف هذا القول وأنّه

---

(١) أي: لا معول عليها.

(٢) أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١٠٦/٢

(٣) قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن: ٩١٤/٢ («إلا الله» الرفع على أن «إلا» صفة بمعنى غير)، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٧/٢، ومغني اللبيب: ٧٤/١.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٠٤، ٧٠٥.

(٥) الدلالة تنقسم إلى منطوق وإلى مفهوم، فالمنطوق ما دلّ عليه اللفظ محل النطق، والمفهوم بخلافه، وهو ما ما دل اللفظ عليه لا في محل النطق، ينظر: إرشاد الفحول: ١٧٨.

(٦) في (ب) (قلب).

(٧) اتفق الجمهور على أن الاستثناء من الإثبات نفي، وأما الاستثناء من النفي فقد اختلفوا فيه، فمذهب الشافعي إلى أنه إثبات، وذهب أبو حنيفة إلى أنّه ليس بإثبات. والراجح أنه إثبات، قال الأصبهاني: في بيان المختصر: ٥٦٠/٢ (إنه لو لم يكن الاستثناء من النفي إثباتا لم يكن «لا إله إلا الله» توحيداً).

(٨) تنظر الصفحة ١٤ من هذه الدراسة.

(٩) ساقطة من (ب).

يلزم منه أنّ الخبر مبنيٌّ مع «لا» وهو لا يُبنى معها إلا المبتدأ؛ ثُمَّ لو كان الأمر كذلك لم يَجُزْ نصب الاسم المعظَّم في هذا التّركيب، وقد جَوَّزوه[١] كما سيأتي[٢]. قلت تجويز البعض ليس بحجّة عليه، وليس هو ممَّن ينسب النصب إليه.

والقول الثالث: إنّ الاسم المعظَّم مرفوع بـــ«إله» كما يرتفع بالصفة[٣] في قولنا: «أَقائمٌ الزَّيدانِ» فيكون المرفوع قد [٧/أ] أغنى عن الخبر، وقد قرّر ذلك بأنّ إلهاً بمعنى مَأْلُوه مِن «ألهَ» أي: عَبَدَ[٤]؛ فيكون الاسم المعظّم مرفوعاً على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل واستغني به عن الخبر، كما في قولنا: (ما مضروبٌ العُمَرانِ). وضعف هذا القول غير خفيٍّ[٥]؛ لأنّ إلهاً ليس بوصفٍ فلا يستحقّ عملاً، ثُمّ لو كان «إله» عامل الرّفع فيما يليه يوجب إعرابَه وتَنوينَهُ لأنّه مطوّل إذْ ذاك[٦]. وقد أجاب بعض الفضلاء[٧] عن هذا بأنّ بعض النحاةِ يُجيزُ حذف هذا التنوين من مثل ذلك وعليه يُحمَل قوله تعالى M ¢ ¡ لَا M[٨] L M L K J **£** L[٩]، وفي هذا الجواب نظر؛ لأنّ الذي يُجيز حذفَ التنوينِ في «لا إله إلا الله» مثل ذلك يُجيز إثباتَه أيضاً ولا يُعلَمُ أنّ أحداً أجاز التنوين في «لا إله إلا الله»، هذا آخر الكلام على توجيه الرّفع.

---

(١) جَوّزوا نصبه على الاستثناء. ينظر: المقرب: ١٦٨/١.

(٢) قال ابن هشام عند حديثه عن أوجه إعراب (لا إله إلا الله): ٩ (سادسها: أن تكون «لا» مبنية مع اسمها و«إلا الله» مرفوع بـــ«إله» ارتفاع الاسم بالصفة واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران).

(٣) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح: ٢٤٦/١: (... وقال الدماميني في الجهة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني: ولا يخفى ضعف هذا القول، يعني قول الزمخشري، وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع «لا» ولا يبنى معها إلا المبتدأ...).

(٤) أَلَهَ إلاهةً وأُلُوهية: عَبَدَ عبادةً ومنه لفظ الجلالة. قال الزجاجي في اشتقاق أسماء الله: ٢٤ (إله: بمعنى مفعول، كأنه مألوه، أي: معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه). وينظر: لسان العرب: ٤٦٧/١٣ مادة (أله).

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣٣٢/١ في الفاعل الذي يسد مسد الخبر نحو: قائم زيد (فإن لم يكن الوصف مسبوقا باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع، وأجاز الأخفش ذلك دون ضعف).

(٦) المطوّل أو المشبه بالمضاف، وهو ما له عمل فيما بعده نحو يا ضاربا رجلا. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش: ٨٨/٨، ٨٩، وارتشاف الضرب: ١٢٢/٣.

(٨) سورة الأنفال: من الآية ٤٨.

(٩) سورة يوسف: من الآية ٩٢.

وأمّا النّصب، فقد ذكروا له توجيهَينِ:

أحدهما: أن يكون على الاستثناء مِن الضمير في الخبر المقدّر[١].

الثاني: أنْ يكون «إلا الله» صفة لاسم «لا».

أمّا كونه صفة فهو لا يكون إلا إن كانت «إلا» بمعنى «غير»[٢]. وقد عرفتَ أنّ الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالاً[٣] بمنطوقيّته على ثبوت الإلهيّة لله تعالى[٤]، والمقصود الأعظم هو إثبات الإلهية لله تعالى بعد نفيها عن غيره؛ وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه؛ أعني كون «إلا الله» صفة لاسم «لا».

وأمّا **التوجيه الأوّل**: فقالوا[٥] فيه مرجوحٌ، وكان حقّه أنْ يكون راجحاً لأنّ الكلام [٧/ ب] غير مُوجَبٍ، والمقتضي لعدم أرجحيّة البدل هنا أنّ الترجيح في نحو: (ما قام القومُ إلا زيدٌ)؛ إنّما كان لحصول المشاركة حتّى لو حصلت المشاركة في تركيبٍ استويا نحو: (ما ضربتُ أحداً إلا زيداً) فمنه[٦].

ثُمَّ قالوا: إذا لم تحصل المشاركة في الاتباع كان النّصب على الاستثناء أولَى، قالوا: وفي هذا التّركيب يترجّح النّصب في القياس، لكنّ السَّماعَ والأكثرَ الرّفع[٧]. ونُقل عن الأبّذي[٨]: أنك إذا قلتَ: «لا رجلَ في الدّار إلا عَمْراً» وكان نصب «عَمْراً» على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل[٩]. هذا ما ذكره. والذي يقتضيه النّظر أنّ النّصب لا يجوز بل ولا ولا البدل، وتقرير ذلك أنْ يُقالَ: إنّ «إلا» في الكلام التّام الموجب نحو: «قامَ القومُ إلا زيداً»

---

(١) ينظر: إعراب (لا إله إلا الله): ابن هشام: ١٠.

(٢) قال المبرد: سألت المازنيّ: هل تجيز «لا إله إلا اللهُ»، فأجازه على وجهين: على تمام الكلام، لأنه أضمر أضمر «لنا»، و«للناس»، فنصبه بالاستثناء، والوجه الآخر: أن تجعل «إلا» وصفا، كأنه قال: لا إله غير الله، وأضمر الخبر وجعل «إلا» وما بعدها في موضع «غير». ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٢٥.

(٣) في (ب): (وإلا).

(٤) ينظر: بيان المختصر: ٥٦٠/٢.

(٥) ينظر: إعراب (لا إله إلا الله) لابن هشام: ١٠.

(٦) في (ب) (منه).

(٧) ينظر: إعراب (لا إله إلا الله): لابن هشام: ١٠.

(٨) في (ب) (الآمدي)، والصواب الأبذي، وهو علي بن محمد بن محمد الخشني الأبذي، أبو الحسن، من أبذة أبذة بذال معجمة، في وسط الأندلس (ت ٦٨٠هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١٩٩/٢.

(٩) ذكر هذا القول ابن هشام في إعراب: (لا إله إلا الله): ١٠.

متمحِّضة[1] الاستثناء فهو يُخرِج ما بعدها ممّا أفاده الكلام الذي قَبْلها وذلك أنّ الكلام إذا قُصِد به الإخبار عن القوم بالقيام ثُمَّ أنّ زيداً منهم ولم يكن شاركهم فيما أسند إليه، فوجب إخراجه وكذا حُكْم (إلا) في الكلام التّام غير الموجَب أيضاً نحو: «ما قامَ القومُ إلا زيدٌ»، ومن ثَمَّ كان نحو هذا التّركيب مفيداً للحصر مع أنّها للاستثناء أيضاً لأنّ المذكور بعد «إلا» لا يكون مخرِجاً من شيء قَبْلها؛ فإن كان ما قَبْلها تامّاً لم يحتج إلى تقدير، وإلا فتعيَّن تقدير شيء قبل «إلا» يحصل الإخراج منه لكن إنّما أخرج إلى هذا التّقدير تصحيح المعنى، فيتبيّن من هذا المعنى الذي قلناه [٨/أ] أنّ المقصود في هذا الكلام الذي ليس بتامٍّ إنّما هو إثبات الحكم المنفيّ قَبْل «إلا» لِما بعدَها؛ وانّ الاستثناء ليس بمقصود[2]؛ ولهذا اتفق النحاةُ على أنّ المذكور بعد «إلا» في نحو: «ما قام إلا زيدٌ» معمول للعامل الذي قَبْلها[3]، ولا شكَّ أنّ المقصود من هذا التركيب الشريف أمرانِ:

<u>أحدهما</u>: نفي الإلهية عن كلِّ شيءٍ، وإثباتها لله كما تقدّمَ[4]، وإذا كانت «إلا» مسبوقة بمحض الاستثناء لا يتمّ هذا المطلوب سواء نصبنا أوْ أبدلنا، وذلك أنّه لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل «إلا» تامّاً بتقدير خبر محذوف، وحينئذٍ ليس الحكم بالنفي على ما بعد «إلا» في الكلام الموجب والإثبات عليه في غير الموجب مجمعاً عليه، إذْ لا يقول ذلك إلا مَن مذهبه أنّ الاستثناء من الإثبات نفيٌ ومن النفي إثباتٌ[5]، ومَن ليس مذهبه ذلك يقول: إن كان ما بعد «إلا» مسكوتٌ عنه فكيف يكون قول «لا إله إلا الله» توحيداً؟ قلتُ: وفيه نظر؛ لأن يكون توحيداً يجب دلالة العرف[6]؛ ولأنّه لا نزاع في ثبوت إلهية مولانا جَلَّ وعَزَّ لجميع العقلاء، وإنّما كفر مَن كفر بزيادة إله آخر، فنفى ما عداه تعالى.

وأمّا ما ذكره المولى جامي[7] في (سلسلة الذهب)[8]، نقلاً عن بعض كبراء العارفينَ؛ العارفينَ؛ أنّ معنى «لا إله إلا الله»[1] ليس بشيءٍ ممّا يدّعي إلهاً غيرَ الله فهو غير صحيح،

---

(١) في (ب) (متحمضة).

(٢) ينظر: بيان المختصر: ٥٦٠/٢، والتلويح على التوضيح: ٢٨٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣١٦/٢، وأصول النحو: لابن السراج: ٣٦٣/١، وأوضح المسالك: ١٧٤/١، وحاشية الصبان: ٢٤٧/١.

(٤) تنظر الصفحة ٢٦ من هذه الرسالة.

(٥) وهو مذهب الشافعية، وذهب أبو حنيفة إلى أنه ليس بإثبات، ينظر: بيان المختصر: ٥٦٠/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨هـ). ينظر: هدية العارفين: ٥٣٤/١.

(٨) وهو كتاب في ذم الروافض، ذكره صاحب كتاب هدية العارفين: ٥٣٤/١.

بل كفر صريح، وإنّما هو عن شرب الفرق الوجوديّة [٨/ب] القائلة بالعينيّة لا من مذهب أرباب المراتب الشهوديّة، كما بيّنتُ هذه المسألة في رسالة مستقلّة[٢]. ثم قال ناظر الجيش، بناءً على ما ظهر من البحث الذي اعترضناه فتعيّن أنْ تكون «إلا» في هذا التركيب مسوّقة لقصد إثبات ما قبْلها غير تامٍّ بأنْ لا يُقدَّر قبل «إلا» خبر محذوف؛ وإذا لم يُقدَّر خبر «إلا» قَبْلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر، وهذا هو الذي تركن إليه النّفسُ، وقد تقدَّم تقرير صحّة كون الاسم المعظّم في هذا التركيب هو الخبر[٣]. قلت: كلام هذا يقتضي أنّ الخلاف في كون الاستثناء من النفي إثباتٌ أم لا؟ لا يدخل الاستثناء المفرَّغ فيه، فظاهر كلام الزركشيّ[٤] وكثير من الأصوليّين[٥] دخول ذلك الخلاف فيه، ولهذا أوردوا على القائل بأنَّ الاستثناء من النّفي ليس بإثباتٍ أنّه يلزم على ذلك أنْ لا يحصل التّوحيد بكلمة الشّهادة[٦]، وأُجيبَ بما ذكرناه من النّظر قبلُ في بحث ناظر الجيش[٧]؛ فهذا غاية التّحقيق، ونهاية التّدقيق، وبالله سبحانه التّوفيق، ثُمَّ رأيتُ في شرح عقيدة الطحاويّ[٨]: أنّ إثبات التّوحيد بهذه الكلمة باعتبار النّفي والإثبات المقتضي للحصر فإنَّ الإثبات المجرّد قد يتطرّق إليه الاحتمال، ولهذا –والله أعلم- لمّا قال تعالى M Ï Ð Ñ L[٩] قال بعده:MÓÔÕÖL[١٠] فإنّه قد يخطر ببالِ أَحدٍ خاطرٌ شيطانيٌّ [٩/أ] هبْ[١١] أنّ إلهنا واحدٌ، فلِغيرنا إلهٌ غيرُه؛ فقال تعالىMÓÔÕÖ

---

(١) ذكر اللكنوي في كتابه الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ٨٨، أن للجامي رسالة في إعراب «لا إله إلا الله).

(٢) لم أقف على قول الجامي ولا على رسالته.

(٣) تنظر الصفحة: ١٤ من هذه الدراسة.

(٤) هو بدر الدين بن محمد (ت ٧٩٤هـ).

(٥) ينظر: شرح الكوكب: ٣٢٧/٣، وكشف الأسرار: ١٢٦/٣، والتلويح على التوضيح: ٢٨٩/٢.

(٦) تنظر المصادر نفسها.

(٧) تنظر الصفحة: ٢١ من هذه الدراسة.

(٨) شرح الطحاوية: لعلي بن علي بن محمد بن أبي العزّ الحنفي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، ينظر: شذرات الذهب: ٣٢٦/٦، والدرر الكامنة: ١٥٩/٣، والعقيدة الطحاوية: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلام بن سلمة الأزدي الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، ينظر: طبقات الأحناف: ١٠٤/١.

(٩) سورة البقرة: من الآية ١٦٣.

(١٠) سورة البقرة: من الآية ١٦٣.

(١١) جاء في اللسان: ٨٠٤/١ مادة (وهب): (وهبني فعلت ذلك، أي: احسبني واعدُدني، ولا يقال: هبْ أني فعلت...).

L[1]، وقد اعترض صاحب «المنتخب»[2] على النحويِّين في تقدير الخبر[3]، حيث قالوا: تقديره «لا إله» في الوجود «إلا الله»، فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أنّ نفي الماهيّة أقوى في التّوحيد الصّرف من نفي الوجود فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولى[4]. وأجاب أبو عبد الله محمد بن الفضل المرسي[5] في «ريِّ الضمآن»[6] فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإنّ «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره[7] اسم «لا»؛ وعلى التقديرين فلا بُدّ من خبر للمبتدأ، وإلا فيما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد. وأمّا قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهيّة، فليس بشيء؛ لأنَّ نفي الماهيّة هو نفي الوجود إذ لا تتصوَّرُ الماهيّةُ إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهيّة» «ولا وجود»، وهذا مذهب أهل السُّنّة، خلافاً للمعتزلة فإنهم يُثبِتون ماهيّة عارية عن الوجود[8]، و«إلا الله» مرفوعٌ بدلاً من «لا إله» لا يكون خبراً للأوّل[9]، ولا ولا للمبتدأ)[10]. وهذا كلّه يوجب[11] إعراب المبنيّ، وأمّا الكلام عليه بمقتضى المعنى؛ فمعنى «لا إله إلا الله»: لا مُستغنيَ عن كلِّ ما سواه؛ ولا مُفتقِرَ إليه كلُّ ما عداه؛ إلا الله تعالى، وهذا معنى جامع مانع في ملاحظة التّوحيد، ومطالعة التّفريد، في نظر المريد بما ليس بمزيد مع إفادة [٩/ب] الصّفات السّلبيّة؛ والنّعوت الثّبوتيّة، وبيانه. إذ استغناؤه عمّا سواه يوجب له الوجود والقِدم والبقاء والقيام بالذّات والتّنزّه عن الحوادث والنّقائض، ويقتضي بثبوت السّمع والبصر والكلام إذْ لو لم يجب له لكان محتاجاً إلى المُحدث أو المحلّ أوْ مَن يدفع عنه النقائص، ويؤخذ منه أيضاً تنزهه عن أغراضٍ في أفعاله وأحكامه وإلا لَزِمَ افتقاره سبحانه إلى

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٦٣.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدير الخبر في «لا إله إلا الله».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي أبو عبد الله شرف الدين (ت ٦٥٥هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١٤٤/١، والأعلام: ٢٣٣/٦.

(٦) كتاب كبير في التفسير يزيد عشرين جزءا، ينظر: كشف الظنون: ٢٤٠/١.

(٧) تنظر الصفحة: ١٢ من هذه الدراسة.

(٨) جاء في إعراب «لا إله إلا الله»: لابن هشام: ٧ (وفي «ري الضمآن»: لا يتصور نفي الماهية عندنا إلا مع الوجود، هذا مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فإنهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود، والدليل يأبى ذلك)، وينظر: بيان المختصر: ٥٦٠/٢، والتلويح على التوضيح: ٢٨٩/٢.

(٩) أي لـ«لا».

(١٠) شرح الطحاوية: ٩٢، ٩٣.

(١١) في (ب) (يجب).

ما يحصل غرضه وهو جلّ وعلا غنيٌّ عمّا سواه. وأمّا افتقار كلِّ ما سواه إليه فيوجب له الحياةَ والقدرة والإرادة والعلم؛ لأنّه لو انتفى شيء من هذه لمَا أمكن أنْ يوجد شيء من الحوادث، كيف وهو الذي يفتقر إليه ما عداه، وكذا توجب لَه الوحدانيّة، إذ لو كان معه ثانٍ في الألوهية لما افتقر إليه شيء للزوم عجزهما حينئذ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه ويؤخذ منه أيضا حدوث العالم بأسْرِهِ إذ لو كان شيء منه قديماً لكان ذلك الشيء مستغنياً عنه تعالى، كيف وهو الذي يجب أنْ يفتقر إليه كلّ ما سواه، ويؤخذ منه أيضاً أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثرها وإلا لزم أنْ يستغنيَ ذلك الأثر عن الله، كيف وهو الذي يفتقر إليه ما عداه ولا يُتصوَّر تأثيرٌ ممّا سواه فقد كان لك في الجملة تحقيق الكلمة مبنىً ومعنىً، فعليك بالمحافظة عليها؛ ودوام التّوحيد إليها؛ اللهمّ أحينا عليها؛ وأمتنا عليها؛ [١٠/أ] واحشرنا عليها؛ ولا تحرمنا من البركات المكنونة لديها؛ والحمد لله أوّلاً وآخراً؛ وظاهراً وباطناً؛ وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمّدٍ النبيِّ الأُميِّ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً دائماً. [١٠/ب]

المصـــادر والمراجـــع

❖ القرآن الكريم.

١- **الإتقان في علوم القرآن**: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـــ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير،ط٢،٢٠٠٦م.

٢- **أخبار النحويين البصريين**: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـــ)، تحقيق: طه محمد الزيني وغيره، القاهرة، ١٩٥٥م.

٣- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـــ)، تحقيق: مصطفى النحاس، مطبعة المدني،ط١، ١٩٨٩م.

٤- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**: الشوكاني، محمد بن علي (ت١٢٥٠هـــ)، مصطفى الحلبي، ١٩٣٩م.

٥- **الاستغناء في أحكام الاستثناء**: القرافي، شهاب الدين (ت ٢٨٦هـــ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٠م.

٦- **اشتقاق أسماء الله**: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـــ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.

٧- **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهيل (ت ٣١٦هـــ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢، ١٩٨٧م.

٨- **إعراب (لا إله إلا الله):** ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت ٧٦١هـــ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ب.ت.

٩- **إعراب لامية الشنفرى**: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب حمدان، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
١٠- **الأعلام**: الزركلي، خير الدين الزركلي (ت ١٩٧١م)، بيروت، ط٣، ١٩٦٩م.
١١- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
١٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٧٨م.
١٣- **الأمالي الشجرية**: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني (ت٥٧٧هـ)، دار المعارف، حيدرآباد، ط٢، ١٢٩٤هـ.
١٤- **الإمام علي القارى وأثره في علم الحديث**: خليل إبراهيم قوتلاي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٥- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.
١٦- **الإيضاح في شرح المفصل**: ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، ١٩٨٣م.
١٧- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون**: البغدادي، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ)، استانبول، ١٩٤٥م.
١٨- **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي، مصر، (ب.ت).
١٩- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**: الشوكاني، مصر، ١٣٤٨هـ.
٢٠- **البرهان في علوم القرآن**: الزركشي، محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٩٥٨م.
٢١- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ط١، ١٩٥٨م.
٢٢- **بيان المختصر (مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه)**: الأصبهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: علي جمعة محمد، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٣- **البينات في بيان بعض الآيات**: القاري، علي بن سلطان القاري، (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق: عيادة بن أيوب الكبيسي، مجلة الأحمدية، العدد ١٥، ٢٠٠٣م.
٢٤- **التبيان في إعراب القرآن**: العكبري، تحقيق محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٩٧٦م.
٢٥- **تفسير الرازي المسمى (مفاتيح الغيب)**: الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، طبع عبد الرحمن محمد، مصر، ب.ت.
٢٦- **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، الموصل، ١٩٧٦م.
٢٧- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، ب.ت.
٢٨- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ب.ت.
٢٩- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: المحبي، محمد أمين بن فضل الله (ت ١١١١هـ)، بيروت، ب.ت.
٣٠- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**: العصامي: عبد الملك بن الحسين (ت ١١١١هـ)، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
٣١- **سنن ابن ماجة**: القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق:محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.
٣٢- **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط٢، ١٩٥١م.
٣٣- **سنن الترمذي**: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٠هـ)، تحقيق:أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٩٣٧م.
٣٤- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ)، بيروت، ب.ت.
٣٥- **شرح التسهيل**: ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
٣٦- **شرح التصريح على التوضيح**: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الفكر العربي، ب.ت.

٣٧- **شرح التلويح على متن التنقيح في أصول الفقه**: التفتازاني الشافعي، سعدالدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ب.ت.

٣٨- **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**: الحنفي، علي بن علي بن محمد بن أبي العز (ت ٧٩٢هـ)، دار المنار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٩- **شرح الكافية (ابن الحاجب)**: الاستربادي: رضي الدين (ت ٦٨٦هـ)، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٠- **شرح الكافية الشافية**: ابن مالك، محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤١- **شرح الكوكب المنير المسمى (مختصر التحرير)**: الفتوحي، المعروف بابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مطبعة جامعة أم القرى.

٤٢- **شرح المفصل لابن يعيش**: يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، ب.ت.

٤٣- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠١هـ)، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

٤٤- **فوات الوفيات**: ابن شاكر محمد (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٤م.

٤٥- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، آل البيت، ١٩٨٩م.

٤٦- **القاموس المحيط**: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٢م.

٤٧- **الكتاب**: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، د. أميل بديع يعقوب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٤٨- **الكشاف**: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٤٩- **كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي**: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، دار سعادات، استانبول، ١٣٠٨هـ.

٥٠- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ)، بيروت.

٥١- **لسان العرب**: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.
٥٢- **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ط٢، ١٩٧٢م.
٥٣- **مسألة في كلمة الشهادة**: الزمخشري، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٥، ١٩٦٧م.
٥٤- **المسند**: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، القاهرة، ١٣١٣هـ.
٥٥- **معجم مقاييس اللغة**: الرازي، ابن فارس أحمد بن فارس زكريا (ت ٣٩٥هـ)، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٥٦- **معنى لا إله إلا الله**: الزركشي، تحقيق: د. علي محيي الدين، دار الإصلاح، القاهرة.
٥٧- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٧م.
٥٨- **المقتصد في شرح الإيضاح**: الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ١٩٨٢م.
٥٩- **المقتضب**: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، مصر، ١٣٨٨هـ.
٦٠- **المقرب**: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٦١- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
٦٢- **النكت في تفسير سيبويه**: الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، الكويت، ١٩٨٧م.
٦٣- **هدية العارفين**: إسماعيل باشا البغدادي، استانبول، ١٩٥٥م.
٦٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي، مصر، ١٣٢٧هـ.
٦٥- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.